

# سابقة خطيرة: أحكام باتة بالإعدام لرموز في المعارضة المصرية

كتبه أحمد سلطان | 15 يونيو, 2021

على مدار السنوات السابقة بعد الانقلاب العسكري في يوليو/ تموز 2013، توسيع أحكام الإعدام في مصر، حق أن بعض القضايا شهدت إعدام أكثر من 500 شخص، جرى تخفيض أعدادهم وتخفيف الأحكام بحقهم في المراحل التالية من التقاضي، ولكن تظل الحقيقة أن هناك توسيعاً ملحوظاً في إصدار وتنفيذ هذه الأحكام.

وفقاً لإحصاءات من منظمات حقوقية مستقلة مثل هيومن رايتس ووتش و”نحن نسجل”， فإن إجمالي عدد أحكام الإعدام ”المنفذة” في مصر منذ وصول السيسي إلى الحكم تجاوز 100 حالة، إلى جانب التوسيع في باقي مراحل المنظومة القمعية مثل بناء السجون، والاختطاف القسري، والحبس الاحتياطي الفتوح، والتعذيب والاعتداءات الجسدية والنفسية.

حق أمس الاثنين، كانت أحكام الإعدام ”المنفذة” مقتصرة على ما يمكن تسميته بالفئات المؤكدة ضلوعها في أعمال عنف، رداً على عنف السلطة المفرط، بما في ذلك كواذر عسكرية تركت الخدمة في النظام وتحولت إلى العسكر الآخر مشكلة أجنحة مسلحة، كما حدث مع ضابط الصاعقة السابق هشام عشماوي، أو ضد إسلاميين سابقين نحووا إلى العنف المضاد للأسباب نفسها، كما هو الحال مع خلية عرب شركس وأحد عناصر عملية الواحات، وبعض قيادات العمليات المسلحة في سيناء، مثل عادل حبارة.

ما استجد بالأمس، أن محكمة مصرية أصدرت حكماً قضائياً باتاً بحق عدد من قيادات الصف الأول في جماعة الإخوان المسلمين، لأول مرة منذ الانقلاب العسكري، بما في ذلك القيادي الإخواني الذي توفيت نجلته في اعتصام رابعة العدوية، محمد البلتاجي.. فماذا حدث وماذا تغير؟

## 33 حالة إعدام

نظرياً، خفت محكمة النقض الحكم الصادر من محكمة الجنائيات قبل سنوات ضد 75 متهمًا في قضية اعتصام رابعة العدوية، ليصبح الحكم النهائي هو الإعدام حضورياً لـ 11 قيادياً من جماعة الإخوان، والإعدام غيابياً لـ 31 شخصاً آخر.

فيما جرى تخفيض حكم الإعدام بحق كل من محمد بديع، المرشد العام السابق لجماعة الإخوان

المسلمين، وباسم عودة وزير التموين في حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي، ليصبح حكماً بالمؤبد، مع الحكم بالسجن 15 عاماً بحق 374 متهمًا آخرين، والسجن 10 أعوام بحق 45 شخصاً، من بينهم نجل الرئيس الأسبق محمد مرسي، أسامة.

وقد انقضت الدعوى في القضية التي حملت مضموناً هو: "تدبير التجمهر لأكثر من 5 أشخاص، بمحيط ميدان رابعة العدوية، ما هدد السلم والأمن العام، في الفترة من 21 يونيو/ حزيران إلى 14 أغسطس/ آب 2013م، بحق المتهم عصام العريان، القيادي السابق في جماعة الإخوان، بعد وفاته في محبسه بسجن العقرب شديد الحراسة منذ وقت قريب.

ومع ذلك، إن هذه الأحكام، رغم تخفيفها قياساً بالحكم الأول لـإعدام 75 متهمًا وتوزيع أحكام السجن على باقي المتهمين؛ تعد السابقة الأولى للحكم حكماً نهائياً على عدد من قيادات الصفر الأولى في جماعة الإخوان.

القيادات الـ12 المحكوم ضدهم بالإعدام حضوريًا هم: محمد البلتاجي، عبد الرحمن البر، صفت حجازي، أسامة ياسين، أحمد عارف، إيهاب وجدي، محمد عبد الحي الفرماوي وشقيقه مصطفى الفرماوي، إلى جانب كل من أحمد فاروق كامل، هيثم العري، محمد محمود زناتي وعبد العظيم إبراهيم محمد؛ وجميعهم تقريباً إما قيادات تنظيمية وميدانية سابقة في صفوف جماعة الإخوان، وإما مسؤولين حكوميين في حكومة مرسي، مثل أسامة ياسين وزير الشباب الأسبق.

## حزنٌ عام

حالة كبيرة من الحزن خيمت على أسر المحكومين وذويهم وعدد من معارضي النظام المصري، إذ لم يتبقَّ على تنفيذ هذا الحكم النهائي إلا أن يصدق المفتي العام للجمهورية شوقي علام على القرار، وهي عملية مرهونة بالتنسيق مع المستوى السياسي والأمني، كما يؤكد مراقبون للموقف المصري، أي أن المحكومين باتوا وفيات، فيما يوصف في اللغة العربية بأنه "مجاز مرسل باعتبار ما سيكون".

نجل الرئيس الأسبق محمد مرسي، كتب على حساباته على موقع التواصل الاجتماعي [نّصا](#) يشاطر فيه أسرته الحزن والسلوى، ومتهمًا النظام المصري بالمسؤولية عما آلت إليه أوضاع الأسرة، قائلاً: "قتلتم أبي، وقتلتم أخي الأصغر، وحكمتم بمصادرة ممتلكاتنا، واعتقلتم أخي أسامة وحكمتم عليه بـ 10 سنوات. لكم الدنيا وفي الآخرة العدل المطلق، فجهزوا إجاباتكم وحججكم. رسالتي إلى من يظن نفسه فرعون الصغير وجنوده وزبانيته: والله لو قتلتمونا نفينا نفينا، لن نیأس ولن نسلم، لنا الله وكفى به وكيلًا". كما كتب مضمون مشابه ذوو عبد الرحمن البر وغيره.

فيما كتب الممثل المصري الناشط في أروقة الفن الغربي، المنوع من دخول مصر في الوقت الحالي، عمرو واكد تغريدة قائلاً: "أنا مش مصدق الأحكام التي صدرت ضد قيادات الإخوان. أنا مصدوم

جداً. حزين على مصر وعلى اللي بيحصل لها من كتر السكوت على الظلم. أنتوا فاكرین ربنا بيلعب؟  
ألا لعنة الله على الظالين!».

انا مش مصدق الاحكام الي صدرت ضد قيادات الاخوان. انا مصدوم جدا.  
حزين على مصر وعلى اللي هيحصل لها من كتر السكوت على الظلم. انتم  
فاكرین ربنا بيلعب؟  
”الا لعنة الله على الظالين”

Amr Waked (@amrwaked) [June 14, 2021](#) –

وقد دفعت الصدمة فيما يبدو عدداً من قيادات الإخوان ورموز المعارضة المصرية في الخارج، إلى معاودة توجيه سهام النقد إلى القيادات الحالية للجماعة، والتي طرح بعضها قبولاً مبدئياً على التصالح مع النظام والاعتراف به، مقابل أي تحسن في ملف العقلين.

وكتب الطبيب يحيى موسى، أحد أبرز المطلوبين للنظام المصري في الخارج، تدوينةً كان من بينها القول: “آن للمزايدين بورقة العقلين أن يصمتوا إلى الأبد، في بينما تعرض قيادات الإخوان المصالحة دون شروط مسبقة، يؤكّد النظام حكم الإعدام على 12 من خيرة أبناء مصر”.

مضيئاً في المدونة نفسها أنه “إن كان المبدأ أخرج البعض وقتل البقية لا يهم؛ فهو انحطاط غير مسبوق، على صاحبه أن يستر وليركع أو يسجد للنظام كما يشاء”， على حد قوله.

## شكوك حول نزاهة الإجراءات

فضلاً عما بات معروفاً في مثل هذه المحاكمات من غياب لأبسط إجراءات صحة التقاضي، مثل غياب التواصل الفعال مع هيئة الدفاع، وقلة عدد الزيارات، إن لم تكن موقوفة بالكامل بالنسبة إلى عدد من المتهمين، لا سيما في ظل ظروف فيروس كورونا، بالإضافة إلىأخذ القضاة بتحريرات الأمن الوطني وتجاهل دفع المحامين؛ فإن هذه القضية تحديداً قد شابها عدد من التجاوزات الفادحة.

أولى هذه التجاوزات التي دفعت إلى التشكيك في نزاهة إجراءات التقاضي، أنه فضلاً عن كون القاضي المستشار عبد الله عمر شو ضبة رئيس محكمة النقض، قاضياً معيناً بتصديق الرئيس المصري

عبد الفتاح السيسى، الذى يعد بشكل أو باخر خصماً للمتهمين، فى أغسطس/ آب الماضى؛ فإن الشقيق الأكبر للرئيس المصرى أحمد سعيد خليل السيسى، يعد نائباً لرئيس محكمة النقض لدوائر الإرهاب، ما يفتح الباب أمام شبكات الانتقام السياسى.

بالإضافة إلى ذلك، إن عدداً من المحكوم عليهم بالإعدام فى قضية التجمهر فى ميدان رابعة العدوية، كانوا معتقلين في الفترة نفسها بداية من 15 يوليو/ تموز 2013، مثل مصطفى، محمد عبد الحى الفرماوي وأحمد فاروق، وهو ما طرح سؤالاً عن منطقية أن يكون الشخص نفسه محبوساً في أوراق حكومية، بينما في الوقت نفسه تعتبره أوراق أخرى طليقاً معتصماً في مكان آخر؟

فيما يخص أصل الدعوى نفسها، فقد انتقد حقوقيون أن تحاكم قيادات الإخوان بسبب الاعتصام في ميدان رابعة العدوية، وأن يتجاهل القضاء ما جرى في أعمال فض الاعتصام نفسه، إذ تقول أقل التقديرات (هيومن رايتس ووتش) إن عدد ضحايا الفض لا يقلون بحال عن 800 قتيل، فضلاً عن عشرات الجرحى، ومقتل عدد من أبناء نفس القيادات المحكوم عليهم بالإعدام والمؤبد في هذه القضية، مثل نجلة القيادي الإخوانى محمد البلتاجى ([أسماه](#)) ونجل القيادي الإخوانى محمد بدیع (عمار).

وقد شهدت القضية المرتبطة بآخر حملة إعداماتنفذتها السلطات المصرية بحق معارضين لها، تجاوزات مشابهة أيضاً، عندما أعدمت السلطات 9 متهمين في سجن وادى النطرون، بسبب ما رأه القضاء في حكمه النهائي من ضلوع المتهمين في مذبحة "كرداشة"، التي شهدت اقتحام مقرات شرطة ومقتل نحو 10 من رجال الأمن، في أحداث العنف التالية لفض اعتصام رابعة العدوية، تلك الإعدامات التي نفذت نهاية أبريل/ نيسان الماضى، بالتزامن مع عرض الجزء الثاني من مسلسل "الاختيار" في شهر رمضان.

أما السلطات المصرية، فكما هو معتاد، نفت المشكلة من جذورها، إذ أكد سامح شكري وزير الخارجية المصري، في حوار مع قناة "الجزيرة" قبل ساعات، أن "الواقع مغاير لما يتم ترويجه عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر، ونحن نتعامل بشفافية في هذا الملف"، نافياً أن تكون أجهزة إنفاذ القانون تمارس أي عمليات اعتقال غير منسقة مع الجهات القضائية المخول لها السماح بذلك، ومراقبة ضوابطه من عدمه.



## دللات التوقيت

وفقاً لراقبين ومحللين، فإن مقاليد الأمور في النظام المصري يتحكم فيها طرفان، أحدهما بالداخل وهو الرئيس وحاشيته، والطرف الآخر بيد حلفائه ومموليه الخارجيين، وفي هذه العادلة لا يقوم النظام عادة بأي قرارات نوعية مثل هذه القرارات بشكل عشوائي.

استناداً إلى هذه الرؤية، رجح هيثم أبو خليل، الناشط الحقوقى وشقيق طبيب النفسية والعصبية الذى توفي في السجون المصرية مؤخراً (عمرو أبو خليل)، أن يكون هذا الحكم "سيفًا على رقبة الإخوان لمنع تعلمهم خلال الأيام العجاف التي ستعقب الملاء الثاني لسد النهضة، ورسالة، في الوقت نفسه، لأولاد العم في تل أبيب وأبوظبي: نحن على العهد في التنكيل برموز التيار الإسلامي في مصر".

ولم يستبعد آخرون، مثل الباحث الأمني [أحمد مولانا](#)، أن يكون اختيار هذا التوقيت للتزامن مع زيارة وزير الخارجية سامح شكري إلى قطر، لبحث التنسيق العربي حيال ملف سد النهضة، والتزامن أيضاً مع تحسن العلاقات مع تركيا، مقصوداً ومفاده أن هذا التقارب مع هذه الدول لن ينعكس إيجاباً على ملف المعارضة والإخوان في الداخل.

وقد ربط أمنيون أيضاً، مثل الضابط المهندس السابق في الجيش المصري خالد فريد سلام، بين هذا التوقيت من جهة وذروة التحرير الدرامي الذي شهدتها رمضان المنقسي في المسلسلات الأمنية التابعة للمخابرات، وعلى رأسها الجزء الثاني من مسلسل "الاختيار" ضد الإسلاميين، كما حدث في إعدامات "كرداش" أبريل / نيسان الماضي.

هذه الإعدامات التي طالت لأول مرة رؤوس الإخوان المسلمين، في ظرف كان يفترض أن يشهد بواحد تهدئة داخلية من أجل التفرغ للتعامل مع الأيام الأخيرة قبل الماء الثاني لسد النهضة، في ظل تعثر للوساطات الدولية؛ قضت على أي آمال في حدوث "مصالحة" بين النظام والإخوان، خاصة بعد أن رفع عدد من داعمي الإخوان الخارجيين أيديهم عنهم، وبعد أن بات السيسى وبايدن أكثر تفاهاً من ذي قبل، وفقاً لمحليين.

## السيطرة التامة على القضاء

القول إن النظام اختار توقيتاً محدداً لإعلان هذه الإعدامات، كما اختار من قبل توقيتات تنفيذ أحكام إعدام مماثلة، ينطوي على افتراض بأن هناك تنسيناً بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في مصر، بشكل يخل بما هو ضروري ومتعارف عليه من استقلال للمؤسسة القضائية. فهل هذا حادث بالفعل؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون حال الإقرار به؟

في مرحلة ما بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي من الحكم، وتفاقم العمليات المسلحة ضد الأجهزة الأمنية، تتفق ذهن الرئيس المصري إلى ضرورة أن يعمل القضاء بانسجام وتناغم مع السلطة التنفيذية، كي تتم عملية محاربة الإرهاب بكفاءة على كل المستويات، دون أن تفسد الإجراءات القضائية البيرورقراطية جهود قوات الأمن في مطاردة الإرهابيين ومعارضي النظام.

من أجل تغيير هذه العادلة، شرع السيسى في تشكيل دوائر قضائية خاصة بالنظر في قضايا معارضيه من السياسيين أو المتمردين، تعرف باسم دوائر "الإرهاب".

اتسمت هذه الدوائر بسرعة النظر في القضايا، خلافاً للمسارات التقليدية السابقة، وشدة الأحكام القضائية ضد المتهمين، إلى جانب اختيار أسماء معينة للنظر في هذا الصنف من القضايا، حتى وصف قضاة بـ"قضاة الإعدامات"، مثل محمد شيرين فهمي وناجي شحاته.

مطالبة السيسى واهتمامه بضرورة اختلف طريقة معالجة القضاء لهذه الملفات، لم تقتصر على الغرف الغلقة كما هو متوقع، إنما شدد السيسى في أكثر من مناسبة، كان أبرزها جنازة النائب العام المقتول في حادث إرهابي هشام برkat، حينما وجّه نقداً لطريقة القضاء في التعامل مع هذه القضايا.

وكان آخرها أمام رؤساء المحاكم الدستورية الأفارقة منذ أيام، حينما شدد على "دور القضاء في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف واستحداث الأطر القانونية الالزمة للتعامل معها، آخذًا في الاعتبار التأثير المدمر لتلك الظاهرة على مقدرات الدولة ومكتسباتها وتعظيم دور القانون والقضاء لتمكنه من التصدي بفاعلية لهذا التهديد".

وقد توسع السيسى منذ التعديلات الدستورية، التي أقرت منذ عامين، في الإطاحة بالقضاة الذين يشعر تجاههم بعدم التناغم مع إملاءاته، وبالأخص بعدما سمح لها تلك التعديلات بالتدخل في

تعيين القيادات القضائية والإطاحة بهم. يمكن استخدام محرك البحث باستخدام كلمات مفتاحية **السيسي بعزل قاضي**، لرصد عدد ضخم من هذه القرارات في الأعوام الأخيرة.

وفقاً للشيخ عصام تليمة، الباحث في أصول الفقه، تعليقاً على أحكام الإعدام الأخيرة، فإن السيسي توسع في القتل بشكل ملحوظ: “يمارس السيسي ونظامه القتل ظلماً وهو أنواع: القتل خارج القانون. القتل الطبي بإهمال المسجون حق الموت. القتل بالقضاء بالحكم بالإعدام ظلماً. القتل بالفتوى نصرة لحاكم ظالم. كلها وقائع قتل يكرهها ويحرمها الشرع ولا يفلت من قام بها من عقاب الله.”.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/40954>